

النظرية السوسولوجية وإشكالية الخلفية المعرفية لدراسة مشكلات المجتمع العربي قراءة تحليلية

Sociological theory and the problematic of the cognitive background for studying the problems of Arab society

Analytical reading

بلقاسم مزبوة¹ * مبارمية جمال²

¹ جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، belgacem.mezioua@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، djamel.mebarkia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستقبال: 2022/05/16؛ تاريخ القبول: 2022/05/30؛ تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص: تمخّضت النظرية السوسولوجية عن خصوصية المجتمع الذي نشأت فيه، وبالتالي فهي وليدة لبيئته وظروفه، ولا يمكن إخفاء إلزامية الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث السوسولوجي والواقع الاجتماعي المستهدف للدراسة، على اعتباره يستند على خصوصية ثقافية وتاريخية، حتى تكون البيانات والمعطيات المتعلقة بالواقع الاجتماعي حقيقية، وليست شكلا من أشكال تأثير مناقشات وتدخلات الفكر، وفي هذا السياق جاءت فكرة هذه الورقة العلمية لمناقشة موضوع الممارسة النظرية السوسولوجية والخلفية المعرفية لمشكلات المجتمع العربي، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. كيف يتم اختيار ومعالجة مواضيع البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمعات العربية؟
2. كيف يقارب الباحث العربي التراث النظري والبحثي السابق، من أجل الاستفادة منه في صياغة الإطار التصوري لبحث مشكلات المجتمعات العربية؟
3. هل تحقق الممارسة النظرية في البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمعات العربية، دورها في إنتاج بحوث علمية تعالج هذه المشكلات؟

الكلمات المفتاحية: النظرية السوسولوجية، الخلفية المعرفية، مشكلات المجتمع العربي، الواقع الاجتماعي.

Abstract: Sociological theory resulted in the privacy of the society in which it arose, and therefore it is the result of its environment and conditions, and the obligatory close connection and supposed interaction between sociological research and the targeted social reality of the study cannot be hidden, as it is based on a cultural and historical privacy, in order for the data and the informations related to the social reality to be real, and not a form of the impact of discussions and thought interventions, and in this context the idea of this scientific paper came to discuss the topic of sociological theoretical practice and the knowledge background for studying the problems of Arab society, by trying to answer the following questions:

1. How are research topics related to the problems of Arab societies selected and addressed?
2. How does the Arab researcher approach the previous theoretical and research heritage, in order to benefit from it in formulating the conceptual framework for examining the problems of Arab societies?
3. Does theoretical practice in research related to the problems of Arab societies achieve its role in producing scientific research that addresses these problems?

Keywords: sociological theory, knowledge background, problems of Arab society, social reality.

تمهيد

لقد شهدت النصف الثاني من القرن العشرين والعشرين الأولى من القرن الواحد والعشرين تقدماً وطفرة غير مسبوقه في مجال العلوم الاجتماعية، لم يقتصر هذا التقدم على تعدد ميادينها فحسب، بل امتد إلى طرق ووسائل البحث والتقصي فيها، متأثرة في ذلك بالتحويلات الفكرية التي طرأت على مناهج البحث العلمي في كل ميادين المعرفة، ما جعلها تعتمد على مبادئ العقل والتجريب لرصد التفاعلات بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية، كما حاولت تسخير التقدم التقني والثورة المعلو-اتصالية واستغلال منتجاتها ومخلفاتها الاستغلال الأمثل، من خلال تسخير البرامج التقنية لتحليل معطيات الواقع الاجتماعي تحليلاً يحاكي نظيرتها من العلوم الطبيعية، والدمج بين الأساليب الكمية والكيفية معاً، وتحويل البيانات والمعطيات المتعلقة بالظواهر التي تدرسها من احصائيات صماء إلى معانيها ومدلولاتها الاجتماعية، ما جعلها تصل إلى مراحل متقدمة في تجريد الواقع الاجتماعي وصياغته صياغة تنسم بالعلمية.

ولا يمكن الحديث عن التقدم والتطور الذي شهدته العلوم الاجتماعية دون الحديث عن التقدم والتطور الذي شهدته في إطار المحاولات الجادة الهادفة إلى ربط الواقع الاجتماعي بالمقولات النظرية من ناحية، واستخدام الباحث لتلك المقولات في فهم الواقع من ناحية أخرى، حتى أصبح اتجاه التحليل العصري في العلوم الاجتماعية يتمحور حول المقولة "إذا كان كل واقع اجتماعي لا يفهم بدون مقولات نظرية، فإن هذا الواقع هو ميدان تجريب المقولات وبيان صدقها وجدواها" (لهبيل، 2021).

وكغيرها من الممارسة البحثية في العلوم الاجتماعية فإن ممارسة البحث السوسولوجي، تفرض على الباحث التقيد بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد الإطار النظري والمنهجي لموضوع بحثه، انطلاقاً من إختيار المشكلة المراد بحث وتقصي المعلومات حولها والقيام بتأصيل معرفته بالظاهرة موضوع الدراسة، وتحديد أبعادها وارتباطاتها ببقية الظواهر وما تتضمنه من مفاهيم وقضايا، وذلك بما يحقق درجة من الوضوح النظري في ذهن الباحث ويمكنه من تمثيل الواقع الاجتماعي فكرياً وبناء إطاره التصوري، واستخدام الإجراءات العملية لتحديد جوانب الواقع الاجتماعي الملموس، وعزل ما يعد عرضياً ولا صلة له بالظاهرة موضوع الدراسة، والأدوات والتقنيات اللازمة لجمع المعطيات، ليعود مرة أخرى للاستشهاد بالنظرية لتحليل وتفسير ومناقشة ما توصل إليه من نتائج.

وفي هذه الورقة العلمية سنحاول مناقشة موضوع الممارسة النظرية السوسولوجية والخلفية المعرفية لمشكلات المجتمع العربي، وذلك من خلال ما يلي:

I. كيفية اختيار ومعالجة مواضيع البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمعات العربية

استناداً إلى طبيعة البحث السوسولوجي فإن عملية اختيار مشكلة للدراسة تعد مرحلة مفصلية وهامة، ونجاح بقية مراحل وخطوات البحث تتوقف على مدى نجاح الباحث في اختيار موضوع بحثه، لأنه ومن خلال هذه المرحلة يتم تحديد نوع الدراسة والمنهج المتبع لإعدادها وكيفية صياغة الفروض والمفاهيم الواجب توضيحها، وأدوات جمع البيانات الممكن استخدامها، وحتى تحديد المعلومات والبيانات الواجب الحصول عليها وكيفية معالجتها، كل هذا يجعل من مرحلة اختيار موضوع المشكلة المراد دراستها مرحلة هامة، لأن معالم الإجابة على الأسئلة المطروحة لإثراء المجال العلمي تحدد على أساس هذه المرحلة، كما أن الاختيار الناجح والسليم للمشكلة يضيف قيمة ونوعية جيدة للبحث في حد ذاته.

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى مواضيع البحث السوسولوجي كغيرها من مواضيع البحث في العلوم الاجتماعية، على أنها مواضيع تتدرج من السهل إلى الصعب، ما يتطلب من الباحث المهتم بدراستها وتقصي الحقائق عنها بذل جهود أكبر ومواقفات أكثر تميزاً، لأن الكثير من هذه المواضيع تتطلب قدرات ومهارات خاصة، قد لا تتوفر في بعض الباحثين.

كما أن الحديث عن ضمان الاختيار الموفق لموضوع بحث علمي يتطلب منا بالضرورة الحديث عن المصادر التي يمكن للباحث أن يستقي منها موضوع بحثه، وقد تعدد المصادر المقترحة في هذا المجال، إذ يرى البعض من المؤلفين أن الحياة مليئة بما يمكن أن يشكل مجالا خصبا أينما اتجه المرء، وكلما تعمق الإنسان في بحث القضايا والمسائل الاجتماعية المحيطة به توسعت معرفته بها وازدادت رغبته في الحصول على المزيد، وهذا الاهتمام يمكن أن تنشطه منابع مختلفة، فقد يستمد الباحث أفكاره من عدة مصادر تشمل التجارب الفردية، الحدس والحس الباطني، المواد المكتوبة (كتب، سير، جرائد...)، المحادثات الشخصية، نتائج البحوث والدراسات السابقة والمناقشات مع الآخرين، القيم التي يؤمن بها الباحث، النظرية وما تحملها من قضايا مترابطة، (دليو وآخرون، 1999، 30-31).

وفي هذا السياق تقول وسيلة خزار لا بد أن ننطلق من الواقع في بناء النظرية السوسولوجية، إذا أردنا أن تكون هذه النظرية معبرة فعلا عن هذا الواقع بجوانه المتكاملة والمتناقضة، وإذا كان البعض يرى أن اختيار الظاهرة موضوع الدراسة يخضع في حد ذاته لاعتبارات إيديولوجية تجعل عالم الاجتماع يشعر بأهمية دراسة ظاهرة من دون أخرى، وطرح أسئلة من دون أخرى، فأنا أقول: إن هذا صحيح، ولكنه لا يؤثر في المقاييس العلمية بأي شكل من الأشكال، فالعلم لا يفرض شروطا معينة في اختيار الظاهرة موضوع الدراسة، ويستجيب لاهتماماته البحثية، ولكن متى شرع هذا البحث في دراسته ينبغي عليه التقيد بها، وهي استخدام الإجراءات المنهجية المناسبة، والتزام الموضوعية. (حمداوي، 2015، 24).

والباحث في علم الاجتماع مطالب، بل ويتوجب عليه إختبار مواضيع إشكاليات مشاريعه البحثية إنطلاقا من الطلب الاجتماعي الحقيقي، خاصة في مجالات (التنمية المستدامة، التطور التكنولوجي، الديمقراطية الحديثة، المناهج التربوية، الأسرة...)، وربطها واخضاعها للنقد والتقييم، من خلال بحوث علمية جادة تتفاعل فيها كل الأطراف الفاعلة، من هيئات مشرفة، باحثين، جهات وصية وغيرها من الأطراف، انطلاقا من المناقشات والحوارات العلمية.

وطبقا لذلك فإن معايير المشكلات التي تتناولها البحوث السوسولوجية يجب أن تكون معايير علمية نابعة من تراكمات نظرية تساهم في طرح وصياغة فروض وطروحات جديدة، وتطبيقية ميدانية نابعة من واقع المجتمع وقادرة على المساهمة الفعالة في إيجاد حلول لمشكلاته وتغيير وتحسين أوضاعه على النحو الأفضل، كما أن الطرق والأدوات التي تستخدمها لمعالجة هذه المشكلات لا بد أن تحقق الفهم العميق والدقيق لواقع المجتمع، من منطلق أن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنتمي إليه الظاهرة موضوع الدراسة والتقصي تختلف وتباين من مجتمع إلى آخر.

غير أن المطلع على الأدبيات المختلفة التي تطرقت لوضع البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي بصفة خاصة، في الأقطار العربية، يلاحظ مقولة تشير إليها أو قناعه تؤكدها كتابات مؤداه أن هناك ما يشبه القطيعة أو الهوة أو الفجوة وانعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من ناحية، وبمؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من ناحية أخرى. (يوسفي، 2012)، وهذا ماجعل الباحث العربي في مواجهة مجموعة من المشاكل البنائية والإكراهات المتعلقة بحريته في اختيار مواضيع بحثه والوصول إلى المعلومات التي تسمح بتقديم تحليل وتفسيرات، فبدلا من أن تكون مواضيع المشكلات المختارة في البحث السوسولوجي مرتبطة بالطلب الاجتماعي وخدمة المجتمع، فإن ذلك ارتبط بخدمة الأيديولوجيا وأكثر ميولا للالتزام بالطلب السياسي الذي ركز أكثر على الانضباط التقني لأهداف اقتصادية.

ويرى السوسولوجي الجزائري عنصر العياشي في ظل سيطرة وهيمنة المقاربة الثلاثية الأبعاد للواقع الاجتماعي وتحديد طبيعة التحولات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري (النظرة القائمة على التصور التقنوي، النزعة الاقتصادية، التصور القائم على ميكانيكا الهندسة الاجتماعية)، أن أهم الأخطار المحدقة بعلم الاجتماع على مستوى التكوين والبحث على حد سواء في ضوء هذا السيناريو، هو تآكل هامش الاستقلالية الفكرية لعلماء الاجتماع بفعل الانقياد للضغط المتنامي الذي سيفرضه الطلب الاجتماعي، مع تبلور الاتجاهات

الرئيسية وتوجيهها لعملية نمو المجتمع، ويتجسد هذا في استقلالية الباحثين وتقييد حرية الحركة لديهم، من خلال فرض الجهات الممولة للبحث لتصوراتها عن طبيعة المشكلات الجديدة بالدراسة، وكلك الأولوية المعطاة لموضوعات دون غيرها (عنصر، 1994، 19-20).

بالإضافة إلى هذا فإن النظرة النقدية الفاحصة للممارسة السوسولوجية في البلاد العربية تؤكد وجود نوع من السطحية في التفكير السوسولوجي وطريقة بنائه، وفي سياق متصل ورغم أن أهم دوافع الباحث الاجتماعي للتقصي والبحث في حقائق الظواهر الاجتماعية هو الشعور والإحساس بالمشكلة، إلا أن الدراسات السوسولوجية العربية تفتقد إلى تصور ورؤية لمعالجة الواقع الاجتماعي للفرد العربي والمشكلات التي يتخبط فيها، حيث أن جهل الباحث للواقع والطلب الاجتماعي يقوده إلى تصور مبني إما على أطر نظرية غربية، وإما مستمد مما توفره له البحوث والدراسات السابقة وأغلبها من مضموعات رسائل وأطروحات لنيل شهادات علمية، والتي بدورها تسكن في قرون خلت، وتسيطر عليها تصورات وإشكاليات بحثية سطحية عبارة عن نسخ طبق الأصل وبعبارة كل البعد عن الإبداع العلمي، ما يجعل هذه الدراسات ذات ولادة عليلية يغلب عليها طابع الهوية الغربية.

وفي هذا الشأن ترى نادية عيشور أن الدراسات السوسولوجية تشهد قطيعة مع التحديث الذي يرنو إليه كل العالم، حيث ظلت أدواتها المنهجية قديمة وموضوعها تجتر نفسها، كأن الأمر يتعلق بوجود صبغيات وراثية في جهازنا الثقافي، تنتقل من جيل إلى جيل وتحصن نفسها بنفسها ضد كل جديد، ونفس الرأي يؤيده عالم الاجتماع المصري أحمد زايد بتعبيره بأن الواقع البحثي في علم الاجتماع في الدول العربية يميل إلى الأنماط التقليدية الجامدة أو الحدائث المشوهة، إذ أن هذه العلوم تستند إلى نمطين متناقضين، إما علوم في قوالب أبوية جامدة أو منتجات مستمدة من ثقافة أطراف العالم الرأسمالي (مناصرية، 2016، 11-12).

إن الملاحظ للحقل السوسولوجي في الوطن العربي، يجد أن الدراسات السوسولوجية إما غيّبت، وإما لم تستطع استقراء الواقع المعاش لأساليب الممارسات الاجتماعية في الحياة اليومية التي يقوم بها الفرد العربي في واقعه، والوقائع أثبتت أن السوسولوجيا ليست شكل من الأشكال الجاهزة، التي تطبق على كافة استشكلات الواقع الاجتماعي، حيث نجد على سبيل المثال وعلى غرار مثيلاتها في كل الأقطار العربية، بقيت السوسولوجيا الجزائرية بعيدة عن واقع البيئة الاجتماعية، ولم يكن هناك تجاوب مع المشكلات التي كانت تعيشها البلاد كالبطالة والفقر، ومشكلات التنمية، والحريات والصراعات السياسية وغيرها من القضايا، وكان علم الاجتماع حكرا على الحقل البيداغوجي، كما يعد توجه ثقافي موجود في البنية الدينية للمجتمع الجزائري، لأن الدولة تبنت حركة تنموية في منتصف الثمانينات معتمدة على التصنيع وبناء تكنولوجيا، ومن أجل إحداث تغيير ووثبة اقتصادية في البلاد، لذلك كان الاهتمام بالعلوم التكنولوجية، في المقابل بقت العلوم الاجتماعية والإنسانية كمرقب سلمي، للإختلالات الناتجة عن زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا (بن عيسي، بوديزة، 2013، 32).

وبالتالي يمكن القول أن الدولة كانت تسعى كأولوية إلى تحقيق سيادة فاعلية الانضباط التقني والاقتصادي، ولم تكن هناك أي محاولات جادة للانخراط المعرفي في الإشكالات التي أنتجها الواقع الاجتماعي الجزائري والتعامل معها وفقا لخصوصيته الثقافية والتاريخية، وبقيت الدراسات والبحوث السوسولوجية كفتة برانية تقف على حافة تماس الواقع الاجتماعي ومتطلباته لارساء قواعد متينة للعملية التنموية.

فالسوسولوجيا العربية ترى الواقع الاجتماعي العربي بعين الآخر، وبالتالي تعيش الاغتراب والانفصال المعرفي عن الإشكالات والمتطلبات التي يطرحها هذا الواقع، وهذا بحكم محاكاتها لنظريات غربية لا تتعدى تحديد ملامح الاشكالات المطروحة على مستوى الواقع الاجتماعي العربي، وليست لها الشرعية المعرفية المطلقة في تحليله، كما أن الحركة الفكرية في العالم العربي لم تدرج في جدول أعمالها ضرورة دراسة الواقع الاجتماعي العربي كما هو وبكل تفاعلاته وتجليات تغيراته، ما جعل النسق الفكري العربي عاجز عن ملاحقة التغيرات المتتالية لهذا الواقع، وهو ما تسبب بدوره في فقدان المفاهيم والتصورات قدرتها على تفسير المواقف المختلفة نتيجة جمود مقولاتها.

وفي ظل هذا الوضع قلت فرص امتلاك ممارسي علم الاجتماع للمهارات العلمية التي تسمح لهم بفهم الرهانات التي سوف تحملها مواضيع أبحاثهم، وهو الشيء الذي يجعل الباحثين يعتمدون أفكارا مسبقة، تعيد أحكاما قيمية رائجة، هي أقرب إلى المعرفة العامة منها إلى المعرفة العلمية، ما أدى إلى ظهور دراسات سوسولوجية تتحدث باسم الواقع الاجتماعي بدلا من استنطاق هذا الواقع والاستماع إليه لمعرفة متطلباته (الطلب الاجتماعي)، وهذا ما أدى بدوره إلى بناء وقائع ساذجة بسبب جهل أدبيات وأساسيات البحث في هذا المجال، وكذا عدم الدراية بالواقع الاجتماعي، وارتباط الباحث في علم الاجتماع بقراءات التراث السوسولوجي، الذي تعتبر النظرية الاجتماعية الحقل المعرفي له، وهي في الأساس ذات منشأ غربي، فيجد نفسه في النهاية في إطار نمذجة للواقع الاجتماعي العربي وقولته وفقا لمفاس نظرية غربية.

II. المقاربات النظرية للبحث السوسولوجي العربي وصياغة الإطار التصوري لدراسة مشكلات المجتمعات العربية.

النظرية الاجتماعية لها علاقة عضوية قوية بالواقع الاجتماعي، فهي تسعى إلى فهم الواقع للتعرف على مشكلاته وتقديم حلول لها، أو لترشيد حقيقة الواقع بما يحقق أكبر عائد اجتماعي، وتجنب الكثير من الخسائر والتمزقات...، وتظهر العلاقة بين النظرية الاجتماعية وواقع المجتمع من خلال المنظرين أنفسهم باعتبارهم بشرا أو مواطنين في المجتمع، يدركون مشكلاته بل ويعانون منها أحيانا، وفي نفس الوقت أصحاب أفكار ولديهم أطهرهم وتصوراتهم النظرية التي تساعدهم في أحيان كثيرة في رؤية ما لا يراه الآخرون، فيما يتعلق بالتفاعلات الواقعية (ليلة، 2014، 185-186)، وبما أن الواقع الاجتماعي يتسم بعدم الثبات ودائم التغير والحركة، فإن التنظر الفكري والمعرفي وبالموازات مع هذه الحركة مطالب بمسيرة التغيرات الطارئة والمستجدة على الواقع الاجتماعي المعاش، وإلا سيكون عاجزا عن تصوير وفهم وتحليل وتفسير تفاعلات البناءات الاجتماعية التي خلفها هذا التغير، ما يستدعي صياغة مقولات ونماذج نظرية جديدة، تستند في الأساس على المقولات التي مازالت صادقة وممكنة الاختبار في النماذج النظرية القديمة.

ومن هنا يمكن القول أن الباحث يستفيد من النظرية في عملية الوصف والتحليل والتفسير، كما أنها (النظرية) تشكل الخارطة التي يسترشد بها الباحث في تناوله للواقع الاجتماعي، والمنظار الذي تساعده على رؤية طبيعة وتفاصيل هذا الواقع وترتيبها.

إن عالمية العلم يجب أن لا تبرر عالمية النظريات والمفاهيم التي قد يعاد النظر فيها في إطار الحقل الذي أنتجها، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع، والتطور الحاصل ومع التغير التاريخي والاجتماعي يعاد النظر في أغلب الأحيان، في المنطلقات الفكرية الاستمولوجية التي قامت عليها، والتي تتصارع فيما بينها في إطار الشرعية المعرفية التي قد تأخذها كل نظرية في تفسير الواقع... إنه وهم العالمية الذي كرس التبعية فطالت محيلتنا الفكرية ورؤيتنا للأشياء، وقد يكون هذا صلب وجوهر إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي، فلا يمكن التسليم بعالمية النظرية التي قد يعاد مراجعتها في الإطار الذي أنتجها، ونحن قد نشبث بها أكثر من الذي أنتجها... إنها مظهر من مظاهر التبعية التي تعانيتها مجتمعاتنا في الممارسة السوسولوجية (حنطابلي، 2007-2008، 81).

فالباحث في سياقات تطور علم الاجتماع الغربي خاضة الأوربي منه، يجده قد ظهر استجابة لمجموعة من الظروف التاريخية والثقافية كخصوصية للواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه، وتبنيه لفلسفة معارضة لفكر الكنيسة، هذه الفلسفة ساهمت في وضع أسسه ودعمه فكريا وعقليا، مما جعله في الفترات اللاحقة يتبنى الكثير من قيمها وأطروحاتها ومقولاتها وأفكارها، كما أنه (علم الاجتماع الغربي) حافظ إلى حد كبير على علاقة التواصل والانسجام بينه وبين موضوع البحث العلمي (الطلب الاجتماعي والمشكلات المطروحة)، وبالموازات فإن علم الاجتماع العربي لم يتكون في السياق التاريخي والثقافي للواقع الاجتماعي العربي، والمجتمع العربي يتباين في تحولاته الثقافية والتاريخية ومتطلباته الاجتماعية عن تلك التي عرفها المجتمع الغربي.

وهذا ما يجعل غياب الاسهام النظري للعلوم الاجتماعية واحد من أهم مشكلات الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية، فأغلب النظريات المتداولة في الواقع العربي هي انعكاس للفكر العلمي الغربي، خاصة وأن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات، تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقيّة التي نشأت في ظلها، وقدمت تفسيراتها وتاويلاتها في إطار رؤيتها لعوامل وأبعاد التغير في المجتمع، لذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة، يدور في حلقات متتابعة من

الترجمة والاقتراب والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي (حمزاوي، كواشي، 2017، 92).

إنطلاقاً من هذا الوضع فإن طالب المعرفة السوسولوجية من النادر جداً أن يجد إنتاجاً علمياً للمعرفة السوسولوجية العربية، كما أن تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات والمعاهد والكليات الأكاديمية العربية يواجه جملة من المعوقات المعيارية والموضوعية، وأول هذه المعوقات أن رواد تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية قد تلقوا تعليمهم الجامعي أو فوق الجامعي في مؤسسات أكاديمية غربية، ثم نقلوا منها معارفهم وخبراتهم التي اكتسبوها إلى أوطانهم، وحاولوا تطبيق تلك المعارف والخبرات النظرية في قاعات الدرس، وإضفاء مخرجاتها في معالجة بعض المشكلات الاجتماعية، لذلك نجدهم قد أجادوا فن التقليد والمحاكاة دون التفكير في الابتكار والتوطين، لأن معظمهم أضحي أسير جدل الأصالة والمعاصرة، الذي يهدف إلى إيجاد مخرج منهجي لتمكين العلوم الاجتماعية في إطار فلسفتها الغربية، أو رفضها لتعارض منطلقاتها الفكرية مع الثوابت المعيارية المستمدة من الدين واللغة والعادات والتقاليد، دون نقد ابستمولوجي فاحص، يمكن أن يفضي إلى إعادة تشكيل العلوم الاجتماعية وفق متطلبات البيئات المحلية (قويسي وآخرون، 2021، 26-27).

ووبهذا يمكن إدراج إشكالية التنظير السوسولوجي للقضايا الاجتماعية العربية نتيجة إغتراب علم الاجتماع ونظرياته عن الواقع الاجتماعي للفرد العربي، انطلاقاً من أن هذا العلم ما هو إلا منتج لواقع غربي مستورد لثقافة وفكر أصوله تختلف وتباين مع أصول الواقع الاجتماعي العربي، وهذا نتيجة ارتباط المجتمعات العربية في القرنين الماضيين بشبكة علاقات غير متكافئة، خاصة مع أوروبا الاستعمارية، إن تعلق ذلك بالواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي، هذا ما رسخ مقولة الواقع المتخلف التابع.

وفي هذا الشأن يذهب فريديريك معتوق إلى أن هذا الزرع أو النقل التام لهذه العلوم وتطبيقاتها على المجتمعات العربية، أدى إلى الوقوع في عملية المحاكاة التي كان من نتائجها الوصول إلى حالة من التناقض (**Contradiction**)، بين مقولاتها العلمية وتطبيقاتها العملية على الواقع الاجتماعي العربي، المخالف للواقع الغربي في منهجه الحياتي، ما نتج عن هذه العملية وقوع العلوم الاجتماعية في الدول العربية في حالة انسداد أو مأزق حرج (**Impasse**)... وهذا ما يقودنا إلى خفوت الأنا التاريخي الخصوصي الذي يصبح فيه الواقع الاجتماعي معطى مجرد معمول فيه، ومستسلم لأدوات النظرية الغربية كي تقدمه وفق ديكور نمطي، يكون الإخراج الحقيقي فيه ليس للسوسولوجي العربي بل لصاحب النظرية الفعلي، وقياساً على ما ذكر آنفاً تصبح السوسولوجيا الغربية هي من يتحكم في رؤية العقل العربي للواقع الاجتماعي، وتمنعه من أن يبدع أدواته وطرائقه التفكيرية، بل تجعله يعيش الواقع المجتمعي لا على المستوى الفعلي وإنما على مستوى أفكار صيغت مسبقاً (ساسبي، 2016، 129، 134).

وفي هذا السياق يقول علي الكنز أن إيجابيتنا تجاه النظرية السوسولوجية جعلتنا نتقن التعليم، إلا أنها لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه عن واقع المجتمعات الغربية، لذا تبقى أغلبية الأبحاث عقيمة، إذ تؤدي في أحسن الحالات إلى تجميع معلومات تجريبية يعاد تركيبها في إشكالات مصطنعة لا تلائم الواقع (مساك، 2009، 113-114).

وهنا يمكن القول أن البحث السوسولوجي العربي ليس بذلك البحث المتعمق في الظواهر التي يدرسها، إذ تؤدي دراساته في أحسن الحالات إلى تجميع طائفة من المعلومات يعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم مع واقع الخصوصية الثقافية والتاريخية للمجتمع العربي ومتطلباته، وطالما أن البحوث الاجتماعية التي تجرى بهذا المجال تعتمد وتستمد رؤيتها وتصورتها من خلال أطر فكرية تقليدية إلى حد كبير، نجد أنه من المنطقي أن يؤدي ذلك إلى نفس أسس الممارسة السوسولوجية، حيث أن معظم الأطروحات والبحوث المنجزة في مجال علم الاجتماع العربي، تنطلق من نظريات معربة دون تقويمها أو وضعها تحت المجهر للنقد البناء، ومن هنا نجد غياب الفكر النقدي الخلاق أو المبدع عند الكثير من المشتغلين في مجال علم الاجتماع العربي.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن كثيراً من الباحثين تصوروا أن دورهم ينحصر فقط في دراسة مشكلات اجتماعية مزمنة، وهذا نتيجة إرهابات وإحباطات عجز مهني متصل بمستوى تكوينهم، وردع مؤسسي متصل بممارسات وتوجيهات أيديولوجية من قبل المسيطرين على زمام السلطة، وفي هذا السياق يندرج مستوى تكوين الباحثين من خلال حشو معلومات متناثرة في علم الاجتماع في

بداياته، وهي في حد ذاتها غير متحكم فيها وتقدم بشكل مشوه في غالب الأحيان، ليس على مستوى الدروس فقط بل حتى في الكتب المعتمد عليها في التدريس (جيلالي، 1991، 85).

وقد أرجع اسماعيل قيرة الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى التكوين الجامعي وهشاشته خاصة في علم الاجتماع إلى مجموعة من العوامل، لعل أهمها ضعف طرق التدريس التي تستخدم أسلوب المحاضرات الذي يكشف في الغالب ضعف هيئة التدريس لاعتمادها على التلقين من الكتب والمراجع التي تعود إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ويضيف اسماعيل قيرة قائلاً إنها جماعات لم تتسلح بالإطار المعرفي المطلوب والخبرة الكافية للإنتاج العلمي وتكوين أجيال جديدة، والأدهى والأمر من ذلك هو ممارستها لكل أشكال المكيافيلية والقطيعة مع المعرفة والكذب على الذات والآخر، فهي فئة محضوة لم تتعب في الحصول على الشهادات، ولم تهرق نفسها في القراءة الفاحصة العادية أو المعمقة، حتى أن أحدهم يفتخر لعدم قراءته لكتاب كامل، وهناك عدد من السمات المشتركة التي تميز هذه الفئات، كانسحابها من المشاركة في الأنشطة العلمية واللامبالاة وانخفاض الإنتاجية والمردود العلمي لها، إلا إذا كانت الحاجة ماسة إلى تقديم شيء للتقدم في الترتيب والمنافسة على المراتب الأولى (قيرة، 2008، 23).

وفي هذا الشأن يمكن القول أن التنظير السوسولوجي للقضايا الاجتماعية العربية يعاني من ظاهرة اغتراب عن الواقع الاجتماعي للفرد العربي، انطلاقاً من أنه تراكم نتاج معرفي إما فرونكوفوني محاكي للمعرفة السوسولوجية الفرنسية، ما جعله يفقد هوية البحث السوسولوجي العربي (دول المغرب العربي بالأخص) وإما أنجلوساكسوني محاكي للمعرفة السوسولوجية الأمريكية والبريطانية (دول المشرق العربي)، وما يقال على البحث العلمي في علم الاجتماع في المغرب العربي في مسألة الهوية، يقال على علم الاجتماع في المشرق العربي، وبالتالي من الصعب الحديث عن علم اجتماع عربي فعلي وحقيقي، نتيجة اتهامه بأنه منتج لواقع غربي مستورد لثقافة وفكر أصوله تختلف وتباين مع أصول الواقع الاجتماعي العربي.

III. الممارسة النظرية في البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمعات العربية ودورها في إنتاج بحوث علمية تعالج هذه المشكلات.

تعد البيانات والمعطيات التي يتم جمعها من طرف الباحث السوسولوجي العربي عن طريق تقنيات وأدوات جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الاستمارة...)، بعيدة كل البعد عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيئتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصداقية البيانات والمعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للبيانات والمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضيعها، إلا أن هذه العمليات تعتبر المحك الأساسي ومحور ارتكاز في رسم ملامح البحث وموضوعية طرحه، وعكس ذلك سيؤدي إلى إنحراف النتائج لاعطاء دلالات ومعاني لموضوعات بعيدة عن ما تم استهدافه من طرح إشكالية الموضوع، وعلى أن المعطيات الإحصائية وعملياتها تعتبر أداة فعالة في التدليل على مدى دقة ونوعية النتائج، وتمكّن المشتغلين بالبحث السوسولوجي من تقديم الدعم والسند المميز لتحليل وتفسير ومناقشة مشكلات الواقع الاجتماعي بطريقة موضوعية ومستقلة عن الفكر المسبق.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو هل تحقق الممارسة النظرية في البحوث المتعلقة بموضوعات إشكاليات المجتمعات العربية، دورها في إنتاج بحوث علمية تعالج المشكلات التي يطرحها الواقع الاجتماعي العربي؟

فالنتائج التي أتت بها البحوث الغربية في الدراسات السوسولوجية حلول أبدعتها عقول أصحابها في بيئات لها ثقافتها وحاجاتها وإمكاناتها، وهي بحوث نجح بعضها وبدرجات، وليست معها قدرة سحرية تصنع بها المعجزات، لكنها خاضعة لصيرورة التطور والتعديل والتغير للأحسن، وهذا ما يجدر بنا كباحثين أن نمارسه في مجتمعاتنا (ساسبي، 2016، 141).

وقد خضيت التحديات التي تواجه الدراسات السوسولوجية في المجتمعات العربية وإمكانية توظيف نتائجها لمعالجة مشكلات المجتمع العربي، باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية، وهذا نتيجة بروز العديد من المعوقات التي تحد من وجودها وتحول دون الاستفادة من نتائجها وتحويلها إلى قرارات، والواضح أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات، لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسات والهيئات ذات الصلة بالشأن الاجتماعي، ولذلك فإن البحوث العربية في المجال السوسولوجي كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو أرفف المكتبات، دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من الأطراف ذات الصلة، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام، لكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات المطروحة والاستجابة للطلب الاجتماعي.

بالإضافة إلى قصور نظرة المسؤولين وراسمي السياسات العامة في المجتمعات العربية للعلوم الاجتماعية وبالتالي البحث الاجتماعي، وسيادة عدم الإقبال عليه وعزوف الإعتماد على نتائجه، كما أن الدراسات التي تقام في هذا المجال أصبحت متهممة على أنها غير مجدية لانفصالها عن القيم الاجتماعية المحلية ومتطلبات المجتمع، وفقدانها لأهم مقومات الهوية والفعالية في إنجاز مهمات التقدم الاجتماعي والحضاري، لغياب النظرية الموروثة والأصيلة عن منهجيات التأسيس الحديث للعلوم الاجتماعية، وبإمكانها فهم الخصوصية الثقافية والتاريخية لمجتمعاتنا العربية، وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها بما هو مناسب لوضع أسس خلفية معرفية لهذه المجتمعات.

IV- الخلاصة:

مما سبق وبالعودة إلى الأسئلة التي أثارها هذه الورقة العلمية يمكن القول أن:

1. الدراسات السوسولوجية في الوطن العربي تتحدث باسم الواقع الاجتماعي بدلا من استنطاق هذا الواقع والاستماع إليه لمعرفة متطلباته (الطلب الاجتماعي العربي)، نتيجة العلاقة المتسمة بالانفصال المعرفي بين الباحث السوسولوجي وكل الفاعلين في هذا المجال من جهة، وما يطرحه المجتمع العربي من إشكالات من جهة ثانية، وفي أحسن الأحوال رؤيتها بعين الآخر، بحكم محاكاتها لنظريات غربية لا تتعدى تحديد ملامح الاشكالات المطروحة على مستوى الواقع الاجتماعي العربي، بدلا من تحليلها، وهو ما يطبع كيفية إختبار ومعالجة مواضيع البحوث المتعلقة بمشكلات المجتمعات العربية.

2. انطلاقا من اعتبار الممارسة السوسولوجية العربية ما هي إلا نتاج تراكم معرفي إما فرونكوفوني وإما أنجلوساكسوني، ما جعله يفقد هوية البحث السوسولوجي العربي، وبالتالي من الصعب الحديث عن علم اجتماع عربي فعلي وحقيقي، بإمكانه طرح المسألة الاجتماعية العربية والإجابة عن التساؤلات المطروحة وفق تداعيات الخصوصية الثقافية والتاريخية لهذا المجتمع، نتيجة محاكاته للنظرية الغربية واتهامه بأنه منتوج لواقع مستورد من ثقافة وفكر أصوله تختلف وتتباين مع أصول الواقع الاجتماعي العربي وتداعيات خصوصيته، وهذا ما طبع المقاربة النظرية المعتمدة في البحث السوسولوجي العربي في صياغة الإطار التصوري لبحث مشكلات الواقع الاجتماعي العربي

3. انطلاقا من قصور النظرة إلى البحث السوسولوجي، وسيادة عدم الإقبال عليه وعزوف الإعتماد على نتائجه، وإتهام الدراسات التي يقوم بها بالغير المجدية لانفصالها عن القيم المحلية للمجتمع ومتطلباته، وفقدانه لأهم مقومات الهوية والفعالية في إنجاز مهمات التقدم الاجتماعي المنشود، وغياب النظرية الموروثة والأصيلة التي بإمكانها فهم الخصوصية الثقافية والتاريخية لمجتمعاتنا العربية، فإن الممارسة النظرية في البحوث المتعلقة بمشكلات هذه المجتمعات من الصعب لها إنتاج بحوث علمية قادرة على معالجة هذه المشكلات، وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها، بما هو مناسب لوضع أسس خلفية معرفية للواقع الاجتماعي العربي.

1. لهليل، فريد، (ماي، 2020)، النظرية وأهميتها في فهم الواقع الاجتماعي -نظرة فكرية للتاريخ والمجتمع-، <https://www.ahewar.org>، 01. 01. 2021، 23:08.
2. دليو، فضيل وآخرون، (1999)، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص، 30، 31.
3. حمداوي، جميل (2015)، علم الاجتماع بين النظرية الإسلامية والبعد الكوني، ط1، أدب فن للثقافة والفنون والنشر، المغرب، ص23.
4. يوسف، حدة، (07 و08 مارس 2012)، معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر (الواقع والأفاق)، المنعقد بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
5. عنصر، العياشي، (1994)، أي غد لعلم الاجتماع في الجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص، 19، 20.
6. مناصرية، ميمونة، (جويلية 2016)، الدراسات السوسولوجية... بين النقد والوصم الإقصاء يلقي بظلاله، مجلة التغير الاجتماعي، العدد1، جامعة بسكرة، الجزائر، ص- ص11-12.
7. بن عيسى، محمد المهدي ويوديرة، ناصر، (ماي 2013) الممارسة السوسولوجية في الجزائر بين سوسولوجيا التفسير وسوسولوجيا الفهم، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد6، العدد1، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 32.
8. ليلة، علي (2014)، بناء النظرية الاجتماعية -الافتراضات النظرية والعلاقة بالواقع الاجتماعي-، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص- ص185-186.
9. حنطالبي، يوسف، (2007-2008)، إشكالية السؤال السوسولوجي في الفكر العربي المعاصر "الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر" -دراسة تحليلية نقدية-، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص علم إجتماع ثقافي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
10. حمزاوي، سهى وكواشي، سامية، (مارس 2017) إشكالات علم الاجتماع في الوطن العربي -قراءة تحليلية لاعتراقات بعض العلماء العرب-، العدد 28، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر.
11. قويس، حامد وآخرون، (2021)، أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي -المظاهر والأفاق-، مركز إين خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر.
12. ساسي، سفيان، (جويلية، 2016)، أزمة الدراسات السوسولوجية في الجامعات العربية بين لغة الرقم ولغة الخطاب، مجلة التغير الاجتماعي، العدد1، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
13. مسالك، أمينة، (جانفي 2009)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، المجلد4 العدد 2، مجلة دفاتر المخبر، مخبر المسألة التربوية في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.
14. جيلالي، عبد الرزاق، (أفريل 1991)، علم الاجتماع بين الالتزام والأداتية، العدد 146، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
15. قيرة، اسماعيل، (ديسمبر، 2010)، الميكانيكية وطقوس المرور، العدد 02، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008.